هل الضمير الانساني

مبذول فردي أو اجتماعي (١)

لحسن صعب

« قد يتبادر لذهن القارىء من عنوان هذا الكتاب انه محاولة فلسفية تكشف عن جديد من اللغز الذي لا يزال يقف عنده العقل البشري منذ بدأ يدرك حقائق الاشياء ، ولكن الواقع انه محاولة تدور حول فكرة « ان الحياة ينبوع لطاقة متجه الى حفظ الحياة » ، ولئن لم يكن لهذه الفكرة شيء من الجدة والابتكار ، فان غلبة النهج العلمي الايجابي ، وعمق البحث الاستقرائي في الموضوعات التي يعالجها الكتاب ، يجعله غريباً عن المحاولات الفلسفية للميتافيزيكية العقيمة ، ويكسبه واقعية تقربه من الابحاث النفسية الحديثة ، وتهيء له باسلوبه الرائق البين ، في النفس حسن القرار . وفي هذا الفصل الذي نترجمه من الكتاب ، يجد القارىء نموذجاً لابحاثه القيمة في أحد الموضوعات الرئيسية للفكر البشري والحياة الانسانية ... » ح. ص.

— ١ —

اذا أردنا ان نعرف هل الضمير الانساني ، مبذول فردي او اجتماعي ، فلا بدَّ لنا ان ندرس الفرد ، وقد انعزل عمن حوله من البشر ، لنرى هل فكره يستطيع في هذه الحال ، ان يميز بين مبادىء الخير والشر . وهذه مسألة نظرية ولا شك ، لان كل ما نعرفه عن البشر الأوائل ، يدلنا على أنهم لم يحيوا حياة الانفراد ، ولو فرضنا انهُ كان لهم مثل هذه الحياة ، فانهُ يتعذر علينا ادراك المراحل التي انتهت بهم الى نظام الاجتماع

والآثار الأولى لما قبل التاريخ ، تدلنا على وجود حياة جمعية في ذلك العهد البعيد . واذا لم يكن الاجتماع أصل الحياة الانسانية ، فان ضرورة جمعية غير مدافعة ظهرت مبكرة على مسرح الحياة ، أفضت بالبشر اليه ، لتضالع بِهِ حاجاتهم التي تزداد تعقيداً

فاذا كنا لا نستطيع الاستناد الى طور انفرادي للحياة الانسانية ، لنحكم على موقف الانسان المنفرد من مبادىء الخير والشر ، لم يبق أمامنا سوى المنطق المجرد سبيلاً لحل المسألة

إن كل ما اوردناه في القسم الثاني من كتابنا ينزع الى البرهنة على أن الانسان الذي سل نفسه من كل عروة اجتماعية ، يتساءل في وحدتهِ عن الشيء الذي قد يسند انتشار قوتهِ الحيوية أو يعوقهُ . ولا يتعدَّى اهتمامه هذا السؤال . وكذلك يسعى الى أن ينسج توافقاً بين ملكاتهِ المتنوعة ، ليبلغ بها أقصى ما تؤتيه من جمال ولأن ينزع صور نشاطهِ لكي ينمي من قدرتهِ . فاذا تساءلنا بعد ذلك : —

(١) La conscience est elle une donnée individuelle ou sociale ? Essai d'une definition de la vie. Par Jeanne Boyer

هل يقف الانسان في هذه الحال جهوده على ارضاء حاجاته فلا يتعداها ، فتنشأ عن هذا قاعدة اخلاقية اساسها أن لا يقتل ، وأن لا يدمر للذة ، وأن لا يقترف القتل والتدمير الا في دائرة الأمالي (١) الحيوية ؟ قلنا :

ان هذا لعسير ! لان كل واحد منا لا يستنفد ما وفر من جهوده فيما تتطلبهُ ضرورات الواقع فحسب ... وهذه ظاهرة أكثر ماتبين لدى الكائنات الشابة التي أوتيت فيضاً من الطاقة ، فتراها تبدّد من قدرتها الشدى ، في سبل ، ليست من المنفعة في شيء

ومن هنا يظهر لنا النشاط الانساني وكأنهُ متنازعٌ بين طرفين . فيتحرك نحو الطرف الاول ، ليرضي أمالي الحياة ، متجاوزاً مدى قواه ويتحرك في اتجاه الطرف الثاني ليستخدم القوى الكامنة فيه ، مخترقاً لطاق الامالي الراشية ... وفي حدود الحركة بين هذين الطرفين تتكوّن القوانين . ولكنها تكون قوانين السلامة الذاتية لا قوانين جبرية سلوكية . ولا تصدر عنها الروادع ، ولا ترد منها الموانع ، (الاّ باسم هذه السلامة) فاذا كانت كذلك فانها لن تستطيع احاطة بالفعل المقبل الاّ بقدر ما تنبيء عن أمالي المستقبل . ولن تعترض بروادعها ، ولن تثبت من ملزماتها الاّ اذا جاوزت النظر في قيمة الفعل في ذاته ، الى النظر في تأثيره في الكائن الذي يحافظ على نفسه باقتصاره على وسطه . واذا ما انساق النشاط الانساني بطبيعته الى منتهى جهده فان حفظ النفس بالاقتصار على الوسط لا يقيم دونه أيّا من العثرات او الحدود

ولا بدّ لنا أن نعترف بأن بعض الخصائص النفسية لا تنمو لدى الفرد المنفرد المنعزل ، لأن من صور الحياة ما ستنعدم منهُ المنفعة ، وما سيزول معناه في حال الانفراد ، فلا ينصب فيه النزوع الحيوي . فلا يتصور مثلاً وجود الحسد ويختفي ذلك النزوع الرائع الى فضيلة الاحسان الرفيعة التي يتشربها الانسان ، ما كمن فيه من حُبّ الحياة على جميع المخلوقات . وكذلك فان من الخصائص ما ازداد نمواً لدى الفرد المنعزل

فترى ان الميل الطبيعي لكفت المنافع ، قد تمكن منه ، فتكون هذه المدخرات له عوناً اذا دقت ساعة العوز ، ويصعد من مرحلة الادخار الى البخل المجرد البسيط . ولقد سبق ان أوضحنا آلية هذه الوصمة في الانسان ، حينما قلنا إنها اللذة التي يحسها النوع في استملاك شيء ذاتي له

وانهُ لمن العسير علينا ان نكثر من الامثال ... فالشره ، والشجاعة ، والنذالة ، أوتيت جميعها بدقة معنى فرديًا . والصعوبة التي أخذنا في تذليلها ، هي ان نتبين حكم الفرد الذي اعتزل البشر . على هذه الخصائص ، سواء أرذائل عددناها أم فضائل ، وان نكنه نظره

(١) اخترنا ترجمة لكلمة exigences كلمة الامالي

اليها ، وقد عبّرت عن وجودها في نفسه او قد نزعت الى هذا التعبير ...

والحق أننا لا ندري أي طريق يسلك الى هذا التصنيف ... ولعله يخلص اليه من حكمه على ذاته وعلى قيمة أفعاله ... ولكن كل حكم من هذا النوع يقتضي مقارنة خفية بين ما هو كائن وبين ما يجب ان يكون . وليس الواقع هو الذي يمنح بالضرورة الحد الثاني من المقارنة بل أنهُ لمن الاصح ان يكون تصوراً فكريّاً نحوزه بالطرق المألوفة للتجريد الفكري والتعميم بعد ان نعيّن متوسطاً، أي نقطة للتوازن بين الخطوط المتباعدة التي تحدث هنا وهناك مهما تتكاثف درجاتها ...

ولسوف ينتهي هذا الكائن الذي فرضنا عزلتهُ بأن يعي قوته ووجهة نشاطه. ولسوف يكون لفكرة «الحفظ» في نفسه وجود مستقل، أعني أنه سيتخذ للسلوك من القوانين ما يوافق الاماني التي أقرتهُ عليها فكرة الحفظ الواعية . ومع ذلك فيتعذر عليهِ ان يدرك انهُ في حدود النشاط الطبيعي، او ان واحداً من ميوله الفطرية جمح بهِ بعيداً عنها ... أضف الى ذلك — وهذا كل ما يعنينا في الموضوع — انه لن يستطيع لهذه الميول تصنيفاً على أساس مبدأ الخير والشر . وهذا ما يحملنا على ان نقر أنهُ انما ألهم هذا التصنيف ، فتستحيل علينا البرهنة على ذلك ، لانهُ ليس من سبيل سوى النظر المجرد لمعالجة الموضوع ، ولاننا لا نبصر في الميدان الفردي علاقةً ما بين الضمير وفكرة الحفظ . وقبل ان نجزم بصحة هذا الفرض او فساده يحسن بنا ان نبحث المعنى الاجتماعي لوجود الضمير

— ٢ —

ذكرنا ان ما خلفهُ الانسان الاول من آثار الحياة ، أسفر عن حياة جمعية معقدة . على أننا لا ندري كيف ابتدأ الاصل التكويني للقبيلة الاولى ، لاننا لا نستطيع ان نختار بين الرأي القائل بأن الامومة عا وتفه من طبيعي الصلات ، كانت هي الاصل ، وبين الرأي الذي يرجعه الى حلف التعاضد بين فئة من الرجال . فلا نجد بدّاً من التساؤل ؟ ما هي القواعد التي استوت عليها ، في القبيلة الاولى ، حقوق كل فرد وواجباته ؟ لاننا اذا أوغلنا في تاريخ الانسان الاول ، تبدّى لنا تنظيم اجتماعي بلوره التعقيد ! فمن أدوات تسد ما اختلف من الحاجات ، الى أسلحة ، الى آثار مثوى Foyer يتفجر من ينبوعه الرائع الدفء والحياة ، وتردد في ظلال زواياه ، عواطف ما متّع من تلك الليالي الرهيبة . وحسبنا كل هذه دلائل تنطق بالتنظيم البدائي . ومن هذه الدلائل، نجد مراحل تطور ينزع الى أن يعقد على الدوام من ذلك التنظيم . ويلوح التعقيد في جميع الميادين ، وتلاحظ له أرجاع متواصلة من كل

ميدان على الآخر . فيتجلى في السياسة في تنسيق الحريات الفردية ، وفي الروابط الشخصية ، وكل ما تنبت فيه بذور القانون الخاص ، وكل ما يتألف منهُ فيما بعد ، يخضع لقوانين تزداد دقة يوماً بعد يوم . ويظهر في توسيع نطاق الحياة الاقتصادية ، الانتاجية منها والتوزيعية ، لمبدأ العوز ، وسعيها المتواصل لاستكمال ما يجد فيه من حاجات

ولا سبيل إلى إنكار أن هذا الخلق المتواصل ، تعبير عن الحياة المتوثبة ، وهي تتدخل بتيارها المتسلط في كل شيء ، وتدفع الانسان والمجتمع بالجهد والالم ، إلى بذل اقصى ما يستطيعان ... على ان الشكل الاجتماعي قد نزع قبل ان ينتهي الى هذا الامتداد والتعقيد ، الى تكفل السلامة لكل من اعضاء المجتمع . وكانت قوة البشر رهينة العدد ، قبل ان يتنوع الجهد وينقسم العمل وتنمى الوسائل

وقد كان الاندثار نصيب كل عائق لتكوّن هذا النظام الاجتماعي الجيد . واذا كانت فائدة الفرد منهُ محتمة ، فلا مردّ له من تسهيل ذلك التكوّن . فاذا أقررنا بهذا الموقف المشجع من الفرد تساءلنا : « أليس الضمير ، او تلك القدرة التي يميز بها الانسان بين الخير والشر ، بدون ان يفكر او يعقل ، متمثلاً في تحقيق هذا الشرط الاساسي لتكون النظام الاجتماعي؟ وفي الجواب عن هذا السؤال : لا نستطيع الآ الاعتماد على اشد الكلام اتصالاً بالواقع ....

فقد آثرت الحياة الجمعية — كما سبق ان ذكرنا — الانسان منذ البدء بنعمائها ، حينما حلّت له مشكلة الدفاع عن نفسه . وانما نستطيع ان نتصور غير مترددين حياة القبيلة الاولى متمركزة حول المثوى في ساعات الدعة وان كل فرد راغب بان تنعم روحه بهذه الدعة ، وليس من بينهم من يهدد سلامته . فأحوجته هذه الرغبة الى التيقن بان حياته بمنجاة من خطر رفاقه الذين يعيشون معهُ ، وان له ان يستجم بعدما بذل في الصيد من جهد ، وليس من جيرانه من يتوعده ، وان يسكن لسمات الليل ، وليس حوله من يترصد منهُ غفلة ليفتك به . لكل هذا يتطلع لكي يطمئن الى الحياة

وليس من سبيل لهذا الاطمئنان إلاّ اذا رسخت في جميع النفوس قداسة حياة الشعب clan والاّ اذا استقرّ في روح كل فرد ذلك الامر المطلق : « انك لن تقتل ... » إنك لن تقتل وإن فوق المنافسات ونزعات الانتقام صوتاً مدوّياً يناديك ويحتم عليك ان تحترم الحياة ...

واذا أرجعنا البصر الى مثل آخر ألفيناه — كما سبق ان اشرنا الى ذلك — ان نماء الوسائل إذ هيأ للانسان ان ينظم في الميدان الاقتصادي توزيع العمل ، أثار في الوقت ذاته مباراة مستحرة بين رغباته وبين ما يعده لإرضائها

ولقد نشأت من هذا الوضع الاقتصادي ، مبادلات من المصالح والخدمات بين البشر ،

توسطت فيها النقود أو لم تتوسط . ودخل عنصر ذاتي في هذه المبادلات . ذلك بان الانسان يطمع في ان يرضي من ورائها رغبة من رغباته . ولاغنى لهذه الرغبة عن وجود شعور في نفسه بان ما يمنحهُ وما يناله متعادلان . واذا كانت المفاوضات طريق هذه المبادلات ، فقد يتعذر ان تتضح جميع وجوهها في إجراء واحد او أن يشمل العقد تفاصيلها جميعاً ، فيبرم العقد ويظل بعض التفاصيل أمانة في فكر المتعاقدين . وهذه الاسباب جميعاً تتطلب نية صادقة . وتجعل السداد بالاتفاقات ، مرتبطاً بالنزوع الى الوفاء او الاخلاف في ارادة المدين . وكلما أثار تعاقب الزمان على العقد من الظنون ، تاق كل من المتعاقدين الى تجديد ثقته بان من اتخذه له غريماً لن ينكث له عهداً

ولقد أملى الوضع الاقتصادي قوانين التعاقد بين متبادلي المصالح ، ولكن المعاملات لم تكن لتستقيم على أساسها ، الاّ اذا وقر في نفس كل فرد ، أن للعهد حرمة عند الجميع ، وان الخيانة ونكث العهود شر وبيل . وسواء أراد قوم او ابى آخرون ، فليس غير هذا من سبيل لقيام المعاملات وليس من جدوى لسن العقوبات وسيادة الحذر ، ان لم يكن لها صدى في روح أكثرية المتعاقدين ، وان لم تتجاوب في نفوسهم ، مع فكرة غريزية ، بأن تلك القوانين ضرورة لازمة لنشاطهم الاقتصادي . وان الانسان الذي آمن بان هذه القوانين صورة تجرّدها فكرهُ او أحس انها تصدر عن مجموعة الظواهر الاقتصادية هو الوحيد الذي يستجيب لمنطوقها وتتمكن منهُ الخشية من عقوباتها ، وينصاع لسلطتها التامة

إن الحياة الاجتماعية لا تنمو الاّ في جو من الثقة . وتتجلى هذه الثقة في نفس كل فرد اذا ما أمرته ان يفعل شيئاً ما او نهته عنهُ لئلاّ يعدتع من سلطانها . ولقد آثر فكرنا الحي ذلك العهد الذي يعلن به الانسان عن ارادته ، في حالات جوهرية او صورية خاصة ، لينشر به هذه الثقة . ونستطيع أن نقول مثل هذا عن الحد الادنى من الامان الذي ينزل عنه أحدنا لجاره لان ساكن روما لا مندوحة له عن أن يمرّ في الشارع، مطمئنا أن ليس من حصاة تستهدفه من أي منزل أو من وراء أي جدار وأن لنا ان نبتغي اجتياز الشوارع آمنين أن السيارات لن تسحقنا

عى أن تنفيذ هذه الاغراض يثير صعوبات فقهية . وليستحوذنا تحديد مشكلة أساس التبعة . ولكن هذا الطرف من الموضوع لا يعنينا الآن، ولسنا نبحثه الاّ من حيث يتعلق بالضمير أي بالشعور الطبيعي بالخير والشر . وانا لا نريد الآن دراسة التبعة من حيث أنها نظرية فقهية ولكن من حيث أنها شعور بأننا مسؤولون عما اتيناه من افعال حتى اذا ما صدرت عنا تملكنا شعور معنوي بان بيننا وبين نتائجها نسباً . ولكننا لا نقدم عليها قبل ان نقيس نتائجها الممكنة ، وان نتردد برهة ، نستند فيها من الروية والحذر ما يثبت لنا بان المجتمع لن ينال

منها قلقاً . ولبثت الروية وقد آزرناها ، والحذر وقد استسلمنا له ، ينبهان بالردع أبداً فيزينان لنا دائماً « لن تقتلوا ... ولن تسرقوا ... ولن تنكثوا ما عقدتم من عهود ... » ولكن صوتاً آمراً ينبعث منهما في بعض الاحيان ، صارخاً ، « ذروا الاسراف والمغالاة... وتصرفوا في شؤونكم باحتراس » ! ولئن حتم علينا القدر او الضعف ذات مرة ، ان لا نأتلي ما ساء من النتائج لسارع الينا وخز الضمير قبل ان نحاول التقويم ، واذا ما حان علينا هذا الوخز ، فاننا راغمون على تحمل السوء الذي اتانا من القدر او من ضعفنا

ولقد كان شعور كل منا بمحاسن الحياة الاجتماعية ، يقتضيه ان يذعن لواجب معنوي ، فلا يبغي الى اقلاق الثقة الجمعية سبيلاً وانما يسعى لأن يقوم الحيف الذي قد يصيبها من الآخرين ؛ وليس هذا الواجب المعنوي الاّ الضمير . واننا لننتقل بنظرية ليفي برول Lévy Bruhl من ميدان القانون ، الى ميدان الاخلاق ، حيث تبدو لنا أقوم قيلاً . فاذا كانت هذه النظرية تتحدث عن الثقة ، فانهُ لمن السخرية ، ان نخص بها ميدان القضاء الذي لا يتكافُ بغير الحالات التي امتهنت فيها الثقة الجمعية

ولسنا نأمن من يعترض علينا بأن الحديث عن الخير والشر على أنهما تلقائيان في قلب الانسان عجيب... فما أكثر الامثلة التي تشهد بانتصار الشر ؛ وما أكثر الحالات التي أغرى الضعف الانسان فيها فاستكان ؛ وما أكثر ما لاح لنا توازن المصالح ، وقد اضطرب في صالح فئة من الناس . ولكننا نجيب بان مبذولات الوعي أكسبت المجتمع موقفاً طبيعياً دفاعياً ، كما بينا ذلك ، فنشزت عنهُ نفوس أوتيت من الكثافة ما حجب عنها تلك الاماني الاجتماعية . فما استقامت لها فكرة دقيقة عنها ، وطغى تطرف مضاد بفئة ثانية من الناس ، فاندفعت بهم مآربهم الخاصة في استغلال اولئك

ولم يبق لنا ان زعمنا بأن هذه الملكة التي وقرت فينا لتمييز الخير والشر ، مدتنا بها ارادة قديرة حتى ان تفرض الفعل او ان تمسكه . واحتفنا في كل بحثنا كلة قوة ، وأبدلناها مختارين بكلمات الشعور والتوقف والتردد . اذ انهُ ليس من شأن الضمير الاّ ان يقدم الايعاز الثبت ، لأنهُ ليس تلك الطاقة التي تنصب في الفعل ، وتمنحه السلطة ، وتحدد منه الاتجاه . ولكنه ذلك الدليل الذي يقف بنا عند مفترق الطرق . فيهدينا سواء السبيل ، غير مكترث للقوى السيئة التي تزين لنا ان لا نستسيغ هداه . . . وفي الوقت الذي تزدحم فيه الدوافع والمحركات ، لا يكون الضمير غير عنصر الاعتدال . . . تلك هي مهمة الضمير . ولئن أبان للانسان الصراط المستقيم ، فانه علق في جيد من حاد عنهُ تبعة ما أتاه . . .

ثبت عندنا مما سلف ان الضمير مبذول اجتماعي اساسي ، وانهُ يترجم في نفس كل منا رضاه عن أماني الحياة العامة واحترامه إيّاها . ولكن هذه الأماني تتغير مع الزمان ، وتتكيف مع

ضرورات ما يُنفِذُ من تعقيد اجتماعي . وان الضمير ليعيّن في وقت ما ، حدود ما يمكن او يستحيل معهُ تكوُّن الحياةَ الجمعية . إنهُ قاعدة أساسية لها ، وان الاكثرية تنظر بعين الاستنكار الى الظروف التي لا يبرز فيها من سلطانهِ

ولقد أولاد البشر من الضمير وقد تمثّل فيهِ منتهى البساطة قانون منبثق من الواقع الاجتماعي ان تتبلور فيهِ حقيقة صلبة خالدة لا ينالها التغيير . ولكننا ننظر الى الحياة على انها تيار ينساب في طول خط التطور ، وعلى انها قوة تغذي جهازاً كاملاً ، فتوفق بين وظائفه ، وتوجههُ نحو هدف أوحد ، ذلك الهدف هو : تفتّح الفرد ، وتقدُّم الجنس . وان ما أرادهُ البشر يختلف عن مثل هذه النظرة الى الحياة . فلئن كان الضمير ذلك التعبير التلقائي في نفس كل فرد منا عن الضرورة الاجتماعية ، فلا بدَّ ان يؤثر فيهِ على كرّ العصور ، تجدد الاماني الاجتماعية ، وهي تنزع دائماً نحو التعقيد المتنامي للوسط . والحق اننا نلمس ان قوانينه تكيفت مع الزمان والمكان ، فلم تكن واحدة على الدوام . ولكن الضمير انتصب عند حدود الامكان ، فلم يكن له ان يتطاول الى كثرة من التفاصيل والدقائق ، ولقد وافق التطور فتصاعدت قوانينه في سلم الفهم والوضوح ولكنها تحامت سلم التفصيل والتدقيق . فخلف واجب احترام الحياة الانسانية ، واجب احترام أفراد القبيلة ، حينما أخذ يتمكن الشعور بالترابط بين الناس وأخصب التعاون بينهم واستبدلت تلك القاعدة القديمة : « لن تسرق » بفكرة عامة جديدة للشرف ، أناخت بأفعال اللصوصية ، وبكل ما يساورها من عمليات . والأمثلة متعددة على ذلك

وانهُ لمن الخطإ ان ندعي ان القوانين البدائية احتوت بالقوة كلَّ ما تتألف منهُ قوانين اليوم ، لأن هذا الادعاء رجعة الى ذلك اللاتغيير الذي سبق ان اشرنا اليه . فان مبدأ وجود هذه القوانين اقتضاها ان تتطور ، وان تتعدد فتوسع من تأثيرها لتوافق بها ، ما يتجدد من الأماني . والخلق متواصل في المجتمع . واذا كانت قوانين الضمير تتابع هذا الخلق ، فكيف يكون لها ، ان تحتوي في بداءتها ما اسبغته عليها فيما بعد القرون المتعاقبة ؟ ولقد رأينا ان انتصار فكرة ازلية في الميدان الاجتماعي والفردي هو الذي تحكم في هذا الخلق . تلك فكرة « الحفظ » وقد تجهت اتجاهاً بيناً ، صاحبه الاحترام دائماً . وليس الضمير الا واحدة من الوسائل التي هيأت لهذه الفكرة الانتصار حينما مكنت وخلدت التكوينات الجمعية . ولقد استقرت في هذه الفكرة حقيقة أبدية واحدة ، هي ان نستلهم في صور متنوعة ، ما تأصل في الحياة من ارادة الديمومة والصيرورة

وهكذا تجاوز فكرة « الحفظ » مبادىء الخير والشر ، وتوافق بين الواجبات الخلقية ، وما تعدد من واجبات الحياة التي تحدثنا عنها في الاقسام السابقة